



# ٤٠٠ خدمة

## مباشرة وغير مباشرة

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



[www.riyadhchamber.org.sa](http://www.riyadhchamber.org.sa)



## ٤٠٠ خدمة مباشرة وغير مباشرة

تقدمها الغرفة التجارية الصناعية بالرياض لرجال المال والأعمال

إعداد  
مركز المعلومات

تنفيذ  
قسم النشر

الراعي المميز



## تقديم

استكمالاً لجهود الغرفة التجارية الصناعية بالرياض للرقى بخدماتها إلى المستوى المأمول وتحقيق الاستفادة القصوى منها فقد سعت بجهود حثيثة في هذا التوجه لتطوير خدماتها المتنوعة المقدمة لمشتريها بشكل كبير حتى وصلت إلى ٤٠٠ خدمة مباشرة وغير مباشرة، توزعت على مختلف قطاعات الأعمال والمجتمع المحلي في المملكة بشكل عام ومنطقة الرياض بصفة خاصة، وعلى إثر ذلك، استطاعت الغرفة أن تحقق لنفسها المكانة التي أهلتها للاستمرار بتقديم هذه الخدمات التي تميزت بشموليتها للنهوض والارتقاء بكافة القطاعات الاقتصادية في البلاد.

وعلى ضوء ذلك، فقد أسهمت كافة قطاعات وإدارات وأقسام الغرفة المختلفة في تقديم هذه المنظومة من الخدمات، كل من موقعه، كفريق عمل واحد، يسعى بكل السبل لتوفير أفضل الخدمات لقطاع الأعمال وللمجتمع بشكل عام، حتى أصبحت الغرفة وعاءً تستقي منه مختلف قطاعات الأعمال المعلومات التي تساعدها في اتخاذ القرار السليم، وتغلبت بذلك على كافة المعوقات التي تواجه نشاطاتها. وهذا بالفعل إنجاز يشعرون بالفخر والاعتزاز .. والله تعالى ولي التوفيق.

حسين بن عبدالرحمن العذل  
الأمين العام للغرفة

**١. اقتراح حلول عملية للمساعدة في اتخاذ القرار الاقتصادي السليم:**

توفر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض هذه الخدمة عبر فعاليتها ومنتدياتها الاقتصادية، وأبرزها في هذا الخصوص، منتدى الرياض الاقتصادي، الذي يُعد مركزاً فكرياً استراتيجياً، يهدف إلى مناقشة القضايا الاقتصادية الوطنية بأسلوب علمي واتباع منهجيه مختلفة تقوم على مبدأ المشاركة الفكرية Think Tank والعصف الذهني Brain Storming وفي سبيله لذلك؛ يعمل المنتدى على استقطاب الآراء والمعلومات والمبادرات التنموية وتحليلها وتداولها ونشرها باستخدام كافة الوسائل الممكنة من بحوث ودراسات ومحاضرات وندوات ومطبوعات وغيرها بما يحقق أهدافه؛ وكذا تأصيل مبدأ الحوار والمشاركة بين قطاعات المجتمع الاقتصادي.

**٢. التنظيم الدوري للملتقيات والمنتديات الاقتصادية :**

تهدف الغرفة من إقامة الملتقيات والمنتديات الاقتصادية إلى تجسيد اهتمامها بقضايا الاقتصاد الوطني وإبراز جهودها في تنشيط فعالياته والترويج لها، ما يعطي هذه الملتقيات أهمية خاصة حيث يعوّل على مثل هذه الفعاليات وغيرها في بحث هموم الاقتصاد الوطني وقضاياها في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والاستثمار، والتعريف بفرصها الواعدة، وتيسير السبل التنظيمية والفنية أمام الفعاليات الوطنية والأجنبية بما يدفع إلى المزيد من جذب واستقطاب الاستثمارات في المملكة.

**٣. استضافة الوفود الأجنبية وتوثيق العلاقات بالجهات المناظرة محلياً وعالمياً:**

تحرص الغرفة على توثيق أواصر التعاون وتمتين العلاقات مع الجهات الحكومية المعنية والجهات ذات الاختصاصات المشابهة في الخارج مثل: اتحادات الغرف التجارية، نظراً لما تحققه هذه العلاقات من فوائد على منتسبي الغرفة والاطلاع على خبرات الآخرين، ما يكسبهم خبرات جديدة، فضلاً عن تسهيل التعامل والتعاون مع هذه الجهات، بالإضافة إلى توظيف تلك العلاقات في تدعيم المعاملات التجارية التي يقوم بها رجال الأعمال السعوديون، وتتنوع قنوات الاتصال من خلال تبادل الزيارات بين المسؤولين وتبادل الوفود التجارية واستضافة وحضور المؤتمرات والندوات واللقاءات وتنظيم وحضور فعاليات المعارض.

**٤. توفير خدمات المعلومات والبحوث والدراسات والترجمة :**

تستثمر الغرفة إمكانات التقنية والمعلوماتية والبحثية وتوظفها في خدمة منشآت قطاع الأعمال من خلال إعداد البحوث والدراسات في كافة المجالات الاقتصادية والمالية والسوقية؛ وتحرير أوراق العمل؛ لإيجاد حلول وتوصيات لمشكلات وظواهر اقتصادية طارئة، بما يخدم مصالح المشتركين والمجتمع؛ وصياغة تقارير التبادل التجاري بين المملكة والدول الأجنبية الأخرى لخدمة أهداف التوعية والإعلام للمشاركين الذين يستهدفون الوفود الأجنبية القادمة للمملكة؛ وكذا تقارير اقتصادية دورية،

تقدم الغرفة التجارية الصناعية بالرياض خدمات متنوعة وعديدة إلى كافة المشتركين والمراجعين في مختلف القطاعات الاقتصادية والمجالات الخدمية، وتحرص على تقديم المعلومات والأبحاث والخدمات الإلكترونية التفاعلية وكل جديد يصلها بما يخدم قطاعات التجارة والصناعة والزراعة والخدمات الإنسانية المتنوعة، فضلاً عن قيام الغرفة بدور حيوي في خدمة المجتمع من خلال اقتراح المشاريع الإنمائية الكبيرة والمساهمة بفعالية في معظم تلك المشاريع من حيث تقديم المشورة والمعلومات وتسهيل الإجراءات.

وما تقدمه الغرفة من خدمات واسعة يترجم الدور الحقيقي للغرفة بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تلعب دوراً حيوياً ومؤثراً في المجتمع وتساهم مساهمة فاعلة في تطوره، إلى جانب دورها الرئيس في خدمة القطاع الخاص وتذليل العقبات التي تواجه الصناعة الوطنية والقيام بدور المنسق والمساعد في حل المعضلات التي تعترض منشآت القطاع الخاص. وتقوم الغرفة أيضاً بدور المنظم والمنسق للعلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتوفر أفضل الخدمات لقطاع الأعمال بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

وتسعى الغرفة قدر طاقتها إلى توفير نطاق واسع من المعلومات لمشاركتها على اختلاف وتنوع أنشطتهم وأعمالهم للمساعدة في تنمية وتطوير الاستثمارات التجارية وتبادل المنافع وتطوير مصادر الموارد الاقتصادية للعاصمة الرياض في ظل التوسع الكبير الذي يشهده قطاع الأعمال في هذه المدينة الكبيرة.

تقدم الغرفة التجارية لأعضائها ومنتسبيها حزمة متكاملة من الخدمات التي تسعى من ورائها إلى تطوير وتحسين أداء العمل لديهم حيث تقدم لهم المعلومات والاستشارات وكافة الخدمات المجانية.

ويستفيد الأعضاء من خدمات الغرفة كذلك في مجالات متعددة منها كيفية البدء في المشروع وكيفية تسجيله ومجالات العمل المطلوبة والأسواق التي يمكن استهدافها وغيرها.

ومن أجل تطوير نشاطات الغرفة في مجال تقديم خدمة الاستشارات والمعلومات بأفضل أسلوب جاءت فكرة القيام بنشر هذا الكتاب لأعضاء الغرفة؛ للإحاطة بالخدمات التي تقدمها الغرفة من خلال إدارتها ولجانها المختلفة، حيث يلقي الكتاب الضوء على الخدمات المتنوعة التالية:

## الخدمات المباشرة للمشاركين

يعد المشاركون في الغرفة من أصحاب المنشآت هم الشريحة الرئيسية في منظومة علاقاتها، حيث يمثلون محور الارتكاز الذي توجه إليه بشكل رئيس أهداف الغرفة وبرامج أنشطتها وخدماتها. ويشكل اشتراك المنشأة في الغرفة الوسيلة التي تحقق عضويتها للغرفة، ويقوم صاحب المنشأة بدفع رسم اشتراك نظير هذه العضوية تم تحديده نظاماً، ويحصل المشارك بموجبه على العديد من الخدمات التي توجه في المقام الأول له ومن بينها خدمات العضوية التي تشكل جانباً مهماً من خدمات الغرفة، فضلاً عن كونها أقدم الخدمات التي شرعت الغرفة في تقديمها، عبر الإدارة العامة لخدمات المشاركين بإدارتها الفرعية: إدارة شؤون العضوية، وإدارة التصديق، وإدارة التصاريح، بالإضافة إلى مركز خدمات الدرجة الممتازة. وتشمل خدمات العضوية ما يلي:

٨. تصديق وثائق الأعضاء والمنتسبين الجدد لدى الغرفة.
٩. تزويد المنشآت المنتسبة بالعمليات المصدقة دورياً.
١٠. إزالة الالتباس والشك بمصادقية الوثائق المقدمة للغرفة مضموناً وتوقيعاً.
١١. كشف تزوير الوثائق والمستندات المقدمة للغرفة.
١٢. تسديد الاشتراكات وفق نظام الدفع الإلكتروني (سداد).
١٣. المصادقة على الوثائق الخارجية الأخرى عن طريق الفاكس.
١٤. التحقق إلكترونياً من الاشتراك عبر موقع الغرفة أون لاين.
١٥. إضافة التوقيع وإلغاه.
١٦. تحديث بيانات المشاركين.
١٧. توفير منافذ الخدمات من خلال الفروع الجديدة للغرفة.
١٨. توفير الحلول المناسبة لمشكلات اشتراكات المنتسبين.
١٩. إصدار تصاريح التخفيضات التجارية.
٢٠. إصدار تصاريح المسابقات التجارية.
٢١. إصدار شهادات إعادة التصدير.
٢٢. إصدار تصاريح مسك الدفاتر التجارية.
٢٣. تأمين دفاتر الأستاذ واليومي والجرد.
٢٤. الإشراف على عمليات السحب لاختيار الفائزين في المسابقات التجارية.

مثل: اقتصاد الرياض والتقرير الاقتصادي لخدمة أغراض توعية وإعلام المشاركين بالتطورات الاقتصادية في بيئة منطقة الرياض، والمملكة وأيضاً العالم الخارجي ككل؛ بالإضافة إلى إعداد أدلة متخصصة للفرص الاستثمارية لطرح أهم المجالات الاستثمارية السانحة كفرص جذابة أمام المشاركين.

### ٥. تقديم المشورة حول القضايا الاقتصادية :

من وسائل تعزيز قدرات الغرفة للتواصل مع أعضائها لتحقيق أهدافها في خدمة قطاع الأعمال، وتشخيص المشكلات التي يواجهونها واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعتها مع الجهات الحكومية المعنية، والسعي لتكوين شراكة فعالة مع الجهات المعنية لتنمية اقتصاد الرياض، إضافة إلى دعم التواصل مع مشركي الغرفة للتفاعل مع مجتمع الرياض الاقتصادي وبيئته، وتعريفهم بالفرص التجارية المتاحة داخل المحافظة وخارجها، وتقديم المشورة لهم حول المسائل الاقتصادية.

### ٦. تقديم التوصيات والمقترحات لتطوير الأنظمة التجارية والاقتصادية:

تبادر غرفة الرياض بطرح التوصيات والمقترحات ذات الأفكار الإيجابية والرؤى المبتكرة تطويراً للأنظمة الاقتصادية وتحسيناً للخدمات التي تقدمها الدولة في هذا الخصوص للمشاركة في المشروع التطويري الذي يحمله خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، حفظه الله، من خلال عملية البناء والتحديث والتطوير، وذلك من خلال آليات عمل كثيرة، منها: المنتديات والملتقيات أو الدراسات والبحوث، أو المبادرات ذات العلاقة.

### ٧. تنظيم المعارض الدولية لخدمة القطاعات الاقتصادية :

تسهم الغرفة في دعم صناعة المعارض، بوصفها البوابة الاقتصادية التي تعزز فرص زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في ظل الخطط الرامية لزيادة تلك الاستثمارات في كافة المجالات، وتسعى إلى الارتقاء بها ومساعدة القطاع الخاص، عبر الشراكات الدولية، فضلاً عن تسهيل الإجراءات لإقامة هذه الصناعة التي تشهد نمواً كبيراً في معدلاتها بشكل سنوي.

## خدمات خاصة لمشركي الدرجة الممتازة

يشكل المشتركون في الدرجة الممتازة شريحة رائدة في السوق المحلي استناداً إلى حجم الاستثمارات الإنتاجية والخدمية التي يملكونها، ولأهمية عنصر الوقت لمسؤوليها أنشأت الغرفة مركز خدمات الدرجة الممتازة لزيادة التفاعل مع هذه المنشآت وإيصال خدمات وأنشطة وفعاليات الغرفة المختلفة بشكل متميز لهم شاملة الخدمات التالية :

٢٥. تخصيص جناح فاخر داخل مبنى الغرفة لتقديم خدمات للغرفة لهم

٢٦. نشر أخبارهم وتغطية فعاليتهم في مجلة تجارة الرياض.

٢٧. خصم (٣٠٪) على إعلانات مجلة تجارة الرياض لمشركي الدرجة الممتازة.

٢٨. إصدار خطابات تذكيرية للاشتراك في المكتب التنفيذي بالمطارات.

٢٩. تزويدهم بالنشرات الصادرة عن الغرفة.

٣٠. إصدار بطاقة عضوية خاصة لضمان تسهيل الخدمات المقدمة لهم.

٣١. اعتماد توقيعاتهم بمواقع شركاتهم دون الحضور إلى مبنى الغرفة.

٣٢. إصدار دليل سنوي خاص بهم.

٣٣. تخصيص مواقف خاصة لهم.

٣٤. تقديم دورة تدريبية مجانية في المهارات الإدارية لهم.

٣٥. تقديم خصومات على شهادات الدبلوم التي تمنحها الغرفة لهم تصل إلى (٢٠٪).

٣٦. حجز إحدى قاعات مبنى الغرفة مجاناً لفعاليات مشترك في الدرجة الممتازة.

٣٧. إقامة حفل النخبة لمسئوليتهم بحضور مسئول الدولة.

٣٨. تقديم خدمة التصاريح لهم التي تقدمها الغرفة

٣٩. تقديم بياناتهم وعناوينهم وأنشطتهم للمستثمرين الراغبين في الدخول للسوق السعودي.

## توفير المعلومات والدراسات لتعزيز الكفاءة الاقتصادية للمنشآت

تعد المعلومات والبحوث من العناصر الأكثر ضرورة لكافة المنشآت منذ بداية التفكير لإنشائها وعبر مسيرتها لتعاون أصحاب الأعمال والمسؤولين على اتخاذ القرارات الصحيحة المرتبطة بكافة العمليات التي تقوم بها المنشأة من إنتاج سلعة أو خدمة بدءاً بالتعرف على مجالات وفرص الاستثمار المتاحة؛ واختيار المشروع المناسب؛ واتخاذ إجراءات الترخيص له ثم تشغيله وإدارته وتسويق منتجاته، ويحتاج أصحاب المشروعات إلى التعرف على أحوال السوق ونوعيات الموردين والمصدرين والمنافسين ومتاحي الفرص التجارية وغير ذلك من الأعمال، وقد حرصت الغرفة منذ إنشائها على توفير هذه الخدمات وأنشأت لها المراكز المتخصصة للبحوث والدراسات والمعلومات والترجمة؛ لتصبح مصادر مرجعية رئيسية تعاون أصحاب الأعمال في أداء أعمالهم على أكمل وجه.

وفيما يلي نبذة عن خدمات الغرفة من أجل توفير الاحتياجات المعلوماتية والبحثية لأصحاب الأعمال والباحثين في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية:

٤٠. تزويد المستفيدين ببيانات عن الأنشطة التجارية للشركات المنتسبة للغرفة.

٤١. عرض الفرص التجارية المتاحة في جميع أنحاء العالم على المشتركين.

٤٢. نشر المناقصات والمنافسات الحكومية على موقع الغرفة أون لاين.

٤٣. تبصير المستفيدين بالإجراءات والوثائق المطلوبة لمراجعة الجهات الحكومية.

٤٤. عرض الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة لمنتسبي الغرفة.

٤٥. نشر تقارير إحصائية مهمة للعاملين في جميع مجالات النشاط التجاري.

٤٦. تعميم المواصفات والمقاييس المتبعة في المملكة على مختلف القطاعات.

٤٧. إحاطة المشتركين بالتعرفة الجمركية ورموزها وإجراءات التخليص الجمركي.

٤٨. توعية المشتركين والمستثمرين بالأنظمة واللوائح الخاصة بالاستثمار الأجنبي في المملكة.

٤٩. توفير الفرص الاستثمارية والمشروعات المتاحة في منطقة الرياض للمشاركين.

٥٠. الترويج للمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي بالمملكة.

٥١. تقديم معلومات إحصائية عن صادرات المملكة ووارداتها.

٥٢. موافاة المستثمرين المشتركين بتقارير إحصائية للمملكة مع دول العالم.

٥٣. إحاطة المشتركين بمعلومات عن المؤسسات الحاصلة على تصاريح التخفيضات التجارية.

٥٤. منح المشتركين معلومات عن المؤسسات الحاصلة على تصاريح بإقامة مسابقات.

٥٥. تزويد المشتركين بمعلومات عن الوظائف الشاغرة للشباب السعودي في القطاع الخاص.
٥٦. تزويد المشتركين بمعلومات عن الدورات والبرامج التدريبية.
٥٧. تزويد المستفيدين بالمعلومات المتعلقة بالمعدات والآلات المعروضة للبيع أو التأجير.
٥٨. إتاحة مواد المكتبة الاقتصادية من كتب وأبحاث وأوراق عمل أمام الباحثين من المشتركين عبر موقعها الإلكتروني (الغرفة أون لاين).
٥٩. الاستعلام عن الوكالات التجارية العالمية الممنوحة للشركات السعودية.
٦٠. تقديم تقارير السُّمعة التجارية عن وضع الشركات الأجنبية قبل التعامل معها.
٦١. إرسال نشرة إلكترونية أسبوعية بجميع خدمات الغرفة ومركز المعلومات لعشرات الآلاف من المشتركين والمتصفحين.
٦٢. إحاطة المشتركين بمعلومات الغرفة تبعاً عبر خدمة جوال الغرفة.
٦٣. توفير المعلومات للمشاركين عن سجله التجاري عبر قاعدة بيانات وزارة التجارة.
٦٤. بث حي لفعاليات الغرفة على موقعها الإلكتروني «الغرفة أون لاين».
٦٥. تزويد المشتركين بمعلومات عن جميع المعارض والمؤتمرات حول العالم.
٦٦. إتاحة جميع إصدارات الغرفة عبر مكتبة إلكترونية رقمية محفوظة في وحدة تخزين منفصلة.
٦٧. توفير جميع إصدارات الغرفة إلكترونياً عبر موقعها «الغرفة أون لاين».
٦٨. توفير نسخ إلكترونية لأوراق العمل والندوات والمحاضرات التي ترد إلى مركز المعلومات.
- ٦٩- توفير نسخ إلكترونية للتقارير الاقتصادية الحديثة التي تصدرها المؤسسات المالية والاقتصادية السعودية والعربية والدولية.
٧٠. توفير البحث في قاعدة المعلومات المحلية لخدمة الباحثين.
٧١. استقصاء المعلومات من مصادر خارجية وتقديمها لطالبيها من داخل الغرفة وخارجها.
٧٢. متابعة طلبات مراجعي مركز المعلومات في إدارات الغرفة والإدارات الحكومية.
٧٣. إرشاد المستفيدين إلى مصادر معلوماتية خارجية.
٧٤. تزويد المستفيدين بمعلومات تفصيلية عن منشآت القطاع الخاص من واقع دراسات مسح ميدانية.
٧٥. إتاحة البحث في جميع قواعد معلومات الغرفة المتنوعة على موقع «الغرفة أون لاين».
٧٦. إعداد وإصدار أدلة معلوماتية عن المنشآت العاملة في القطاعات الاقتصادية.
٧٧. إنشاء قواعد معرفية للقطاعات الاقتصادية تشمل البيانات والدراسات والإجراءات والجهات المرتبطة بكل قطاع.
٧٨. إصدار تقارير دورية عن أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للاقتصاد السعودي.

٧٩. تقديم خدمة تبادل المعدات والآلات في القطاع الخاص.
٨٠. طباعة نشرة دورية بالآلات والأجهزة والمعدات الثقيلة وتوزيعها.
٨١. موافاة المنتسبين بقاعدة بيانات عن المعدات تحتوي على أحدث المعلومات عن الآلات والمعدات الثقيلة ومدى توافرها.
٨٢. إحاطة المستفيدين والمعنيين بأهم وآخر التعاميم الخاصة بالمعدات.
٨٣. إعداد نموذجي العقدين الاسترشاديين لبيع وتأجير المعدات والآلات وتوزيعها.
٨٤. إعداد الدراسات المتعلقة بالمعدات والآلات وتزويد المستفيدين بها.
٨٥. تطوير قطاع المتعاملين في بيع وتأجير المعدات من خلال الاستقصاءات والاستبيانات السنوية.
٨٦. تزويد المستفيدين بنماذج لدراسات جدوى سابقة حول مشاريع المعدات الكبيرة أو الصغيرة.
٨٧. التنسيق مع جهات بحثية خارجية في إرسال إصداراتها و تقاريرها السنوية بشكل مستمر وإتاحتها للمنتسبين.
٨٨. تهيئة طرفيات حاسوبية بمركز المعلومات خاصة بالمشاركين للبحث الذاتي عن المعلومات.
٨٩. توفير المطبوعات الحكومية الرسمية للمستفيدين.
٩٠. تزويد المستفيدين بالتقرير السنوي عن اقتصاد الرياض باللغتين العربية والانجليزية.
٩١. تزويد المستفيدين بتقرير اقتصادي نصف سنوي عام عن الوضع الاقتصادي في المملكة.
٩٢. موافاة المستفيدين بإصدارات الغرفة المترجمة باللغة الانجليزية.
٩٣. إتاحة خدمة الترجمة الفورية لمشاركي الغرفة للمؤتمرات وفعاليات الغرفة.
٩٤. تزويد المستثمرين بالتقارير الاقتصادية المترجمة من اللغات الأخرى.
٩٥. تزويد المستفيدين في القطاع التجاري بالعقود التجارية النموذجية المترجمة إلى اللغة الانجليزية.
٩٦. عرض الكتب والتقارير والنشرات الاقتصادية والإحصائية باللغة الانجليزية أمام الوفود الزائرة.

## الخدمات المقدمة للقطاع الصناعي

تؤدي الغرفة التجارية الصناعية بالرياض دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية، وقد تطور هذا الدور من حيث الحجم والتنوع مع التطورات الاقتصادية التي حدثت في دول العالم، وتعاضم هذا الدور مع نمو قطاعات الأعمال التي تمثلها الغرفة وتزايد أهميتها في هيكل الاقتصاد الوطني، ومن ثم جاء التوسع في دورها من مجرد الدفاع عن مصالح قطاعات الأعمال إلى الإسهام في دعمها وتطويرها ومعاونتها بسبل متنوعة. وتقديراً منها لأهمية القطاع الصناعي بوصفه حجر الزاوية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، عمدت الغرفة إلى توفير العديد من الخدمات اللازمة لدعم ومعاونة المنشآت الصناعية في مختلف الأنشطة النوعية للقطاع، أهمها ما يلي:

٩٧. تنظيم لقاءات اقتصادية وتجارية للتعريف بأحدث النظم والبرامج لخدمة القطاع الصناعي.
٩٨. توفير الحلول للمشكلات التي تواجه الصناعات المختلفة.
٩٩. تشجيع تطوير الإنتاجية الصناعية للمصانع الوطنية.
١٠٠. الترويج والتسويق للقطاع الصناعي.
١٠١. إيجاد الحلول دعماً لقطاع التصدير والمصدرين.
١٠٢. تشجيع المصدرين السعوديين على تحقيق الفاعلية للمساهمة في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني.
١٠٣. التنسيق بين القطاعين الخاص والعام في مجال سياسات وبرامج التصدير وتمويلها.
١٠٤. السعي لإنشاء شركة مساهمة تعنى بقطاع الصادرات بمشاركة ودعم الحكومة.
١٠٥. العمل على تأسيس شركات تضامنية مع البيوت العالمية العاملة في مجال التصدير.
١٠٦. إجراء الدراسات الميدانية للتعرف على مشكلات التصدير وعلى هيكل المنتجات القابلة للتصدير ذات الميزة التنافسية في الأسواق الخارجية.
١٠٧. تنظيم الفعاليات المختلفة لمناقشة الموضوعات ذات العلاقة بقطاع التصدير.
١٠٨. التنسيق مع الصندوق السعودي للتنمية لتسهيل تمويل الصادرات والاستفادة من برنامج ضمان الصادرات للمصدرين.
١٠٩. السعي لدى البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لزيادة دعم الصادرات السعودية.
١١٠. التنسيق بين الغرف التجارية الصناعية والمدن الصناعية لوضع آلية لدعم ثقافة التصدير.

## الخدمات المقدمة للقطاع الزراعي

توفر الغرفة خدماتها المتميزة للقطاع الزراعي، وتحرص على مؤازرته كونه من القطاعات الاقتصادية النوعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية، حيث استقطب هذا القطاع عدداً كبيراً من المستثمرين الذين تمكنوا بدعم من الدولة من تحقيق معدلات نمو ملموسة وتنوع في الإنتاج الزراعي، وأبرز الخدمات التي تحرص على تقديمها الغرفة ما يلي:

١١١. توفير الحلول العملية لمعوقات تسويق المنتجات الزراعية الوطنية وسبل تجاوزها.
١١٢. تشجيع إقامة كيانات اقتصادية وطنية متخصصة للأنشطة الزراعية.
١١٣. تقديم معلومات زراعية بالتنسيق مع البنك الزراعي للمنشآت الزراعية.
١١٤. رصد احتياجات المزارعين والسعي لتنفيذها.
١١٥. إصدار وتوزيع الأدلة والكتيبات والنشرات الزراعية على القطاع الزراعي.
١١٦. تقديم العون والمساعدة للمساهمة في إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية.
١١٧. تنفيذ الحملات الإعلامية للتوعية بأهمية القطاع الزراعي.
١١٨. تزويد القطاع الزراعي بمعلومات عن قنوات دعم وتمويل القطاع الزراعي.
١١٩. تشجيع المستثمرين الأجانب للدخول في المشروعات الزراعية الوطنية العملاقة التي تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.
١٢٠. تزويد المزارعين بالمعلومات والحقائق حول الاستثمار الزراعي داخلياً وخارجياً.
١٢١. تنظيم فعاليات متخصصة وورش عمل متنوعة في مجال الزراعة.



## الخدمات المقدّمة للقطاع التجاري

تكمن أهمية القطاع التجاري، تاريخياً، في كونه بدايةً للأنشطة الاقتصادية المختلفة والوسيط بينها. وقد توسّع دوره مع نمو الدخل واتساع المدن والعمران. وسعيًا لإيجاد بيئة اقتصادية وتجارية واستثمارية جاذبة تهيئ المناخ لانطلاق المبادرات الخلاقة للقطاع الخاص وتعيينه على الاضطلاع بدوره المتنامي في دعم الاقتصاد الوطني وصيانة منجزاته ومكاسبه، تقدّم الغرفة جُلّ عنايتها لخدمة وتطوير ومتابعة أعمال هذا القطاع عن طريق استطلاعات الآراء والاقتراحات التي تهتم القطاع حسب أنشطته التي تمثل حلقة وصل بين المسؤولين والقطاع. وتقدّم الغرفة عددًا من الخدمات المثلى في هذا الخصوص يمكن رصدها فيما يلي:

١٢٢. توفير الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه نمو القطاع التجاري.
١٢٣. المراجعة التجارية للأنظمة والقوانين التجارية الشاملة المطبقة في المملكة.
١٢٤. التنسيق مع الجهات الرسمية لتحديث وتبسيط واختصار الإجراءات التجارية الروتينية.
١٢٥. طرح تجارب الدول المتقدمة للعاملين في المجالات التجارية.
١٢٦. تفعيل نتائج الدراسات والفعاليات المتخصصة التي تعقدتها الغرفة.
١٢٧. إقامة رابطة تعاون قوية مع الجهات الرسمية التجارية التي تشكل ثقلًا في العملية الاقتصادية لتسهيل العمل في المجال التجاري.
١٢٨. المساعدة في تطوير الأنظمة والإجراءات المنظمة للعمل التجاري مواكبةً للتطوير والتحديث في المملكة.
١٢٩. تفعيل نتائج الدراسات التي تقوم بها الجهات الأخرى الساعية لتطوير النظام التجاري بالمملكة.
١٣٠. رسم الخطط المستقبلية الهادفة التي تدعم الاقتصاد الوطني وتحسين القطاع التجاري.
١٣١. توفير الإحصائيات والتقارير عن القطاع التجاري والتعاون مع مراكز البحوث والدراسات المحلية.
١٣٢. دراسة المشكلات والعقبات التي تواجه شركات القطاع وتوفير الحلول المناسبة لها.
١٣٣. تقديم الحلول لمشكلات الاستيراد والتصدير.
١٣٤. المساهمة في سعودة القطاع التجاري وتوطين الوظائف وتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع الجهات المعنية.
١٣٥. دراسة آليات تطوير القطاع والتعاون مع الجهات المعنية للمساعدة في رسم السياسات والخطط الهادفة إلى الارتقاء بفعاليات القطاع التجاري.
١٣٦. دراسة وضع أسواق المواد الغذائية في مدينة الرياض وتطويرها.

١٣٧. دراسة المشكلات والتحديات التي تواجه تجارة التجزئة والعمل على تطويرها.
١٣٨. إصدار وتوزيع المطبوعات والنشرات والأدلة التجارية المتعلقة بالنشاط التجاري.
١٣٩. توزيع التعاميم المتعلقة بالنشاط التجاري على منتسبي الغرفة.
١٤٠. الإجابة على الاستفسارات وتوفير المعلومات للقطاع التجاري

## الخدمات المقدمة للقطاع العقاري

يحظى القطاع العقاري في المجتمع السعودي واقتصاده بمكانة خاصة ويعد العمود الفقري للاقتصاد السعودي وعصب نشاطه الاقتصادي، كما يعد من أهم القطاعات المسؤولة عن تسيير العملية الإنتاجية في الحاضر وعن إحداث العملية الإنمائية في المستقبل. حيث يؤدي هذا القطاع دوراً مهماً في تحقيق النهضة العمرانية بالإسهام في توسعة الامتداد العمراني لمنطقة الرياض وتوفير احتياجات الأفراد والمنشآت من المكاتب والأسواق والمراكز والمحال التجارية وغيرها، واحتياجات المواطنين والمقيمين من الوحدات السكنية. لذلك حرصت الغرفة على تنمية هذا القطاع الناهض وتطويره ورسم الخطط المستقبلية لزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال توفير الخدمات التالية:

١٤١. تبني مقترحات ومرئيات العقاريين والمهتمين بالقطاع العقاري والسعي لتنفيذها لدى القطاع الحكومي.

١٤٢. إعداد التقارير الدورية والتعاميم وإرسالها إلى الشركات والمؤسسات والمكاتب العقارية.

١٤٣. متابعة الجهات الحكومية المعنية بإقرار مشاريع الأنظمة والقرارات العقارية. ١٤٤. تزويد المستثمرين والمهتمين في القطاع العقاري بما يحتاجونه من معلومات متخصصة عن القطاع.

١٤٥. إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه القطاع العقاري كالمساهمات العقارية المتعثرة والخلافات بين المالك والمستأجر وغيرها.

١٤٦. إقامة فعاليات متخصصة وورش العمل لرجال الأعمال في القطاع العقاري. ١٤٧. تطوير الأنظمة العقارية بشكل شامل ومحفز لجميع الأطراف المعنية.

١٤٨. حصر الأنظمة والمعلومات العقارية الحالية والمستقبلية مع الجهات ذات العلاقة ودراستها وتطويرها وتحديثها لصالح القطاع العقاري.

١٤٩. اقتراح أنظمة عقارية جديدة مواكبة للتطور الراهن.

١٥٠. عقد اللقاءات التشاورية مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بالأنظمة العقارية. مثل وزارة العدل وغيرها لتسهيل الاجراءات وتطبيق الانظمة.

١٥١. توعية العقاريين بكيفية الحصول على المعلومات العقارية وكيفية استخدامها. ١٥٢. التواصل والتعاون مع الجامعات والمعاهد والجمعيات لمعرفة البرامج العقارية المتاحة، والمساعدة في طرح تخصصات عقارية جديدة أمام المستفيدين في هذا القطاع.

١٥٣. تصميم برامج عقارية مناسبة للتدريب العقاري.

١٥٤. التواصل مع الجهات الحكومية لاعتماد وصف الوظائف العقارية لحث وتشجيع الشباب على الإقبال على التخصصات العقارية في الجامعات والمعاهد.

١٥٥. مشاركة القطاع الحكومي بما فيه صندوق الاستثمارات العامة في إنشاء شركات عملاقة للدخول في التمويل العقاري كشركات الاستثمار في البتروكيماويات والغاز.

١٥٦. إقامة فعاليات متخصصة وورش عمل حول قطاع التمويل والإسكان مع المختصين والمهتمين في هذا المجال.

١٥٧. تحسين إجراءات اعتماد مخططات الأراضي وأسلوب التعامل مع نسبة الخدمات بما يحقق كفاءة المخطط.

١٥٨. المساهمة في تطوير الأراضي البيضاء.

١٥٩. عرض تجارب الدول الأخرى في القطاع العقاري ومقارنتها بالأنظمة والتمويل في المملكة العربية السعودية.

## الخدمات المقدّمة لقطاع النقل

يعدّ قطاع النقل البري وما يضطلع به من دور رائد في دفع حركة الاقتصاد وتقديم الخدمات لقطاعاته الإنتاجية والخدمية الأخرى من القطاعات المساندة والمهمة للاقتصاد الوطني، ويشكّل الشريان الذي تتدفق عبره حركة المال والأعمال، كما يوفر هذا القطاع فرصاً للاستثمار وإيجاد فرص العمل، ومن ثمّ فإنّ جودته تنعكس على معدلات النمو الاقتصادي، لذلك يحظى بعناية الغرفة، الممثل لمصالح هذا القطاع وغيره حتى يتم تطويره باستمرار وفق رؤية إستراتيجية تجسد خطط التنمية لكافة القطاعات. وتحرص الغرفة على تقديم الخدمات التالية له:

١٦٠. دراسة معوقات قطاع النقل في منطقة الرياض بشكل عام وتوفير الحلول المناسبة لها.

١٦١. الاهتمام بحل مشكلات تأجير السيارات ونقل الركاب بالحافلات والأجرة العامة.

١٦٢. التنسيق مع وزارة المواصلات لحل مشكلات العاملين في قطاع النقل.

١٦٣. تبني القضايا والسياسات الجديدة التي تهم المستثمرين في قطاع النقل والاستفادة من خبراتهم.

١٦٤. عقد فعاليات متخصصة لتعزيز التواصل بين المستثمرين في قطاع النقل.

١٦٥. التنسيق مع الجهات المختصة لمراجعة الأنظمة واللوائح ورفع مرئيات العاملين في قطاع النقل بهذا الشأن.

١٦٦. السعي لزيادة الوعي بالأنظمة والسلامة المرورية والحفاظ على البيئة.

## الخدمات المقدّمة للقطاع الخدمي

يعد القطاع التجاري الخدمي من أكبر القطاعات التجارية أهمية وأكثرها تنوعاً حيث يضم العديد من المنشآت التي تمارس أنشطة مختلفة. وقد حرصت الغرفة على منح هذا القطاع الإهتمام الذي يتناسب مع حجمه وأهميته في الإقتصاد الوطني، لذلك تقدم الغرفة الخدمات التالية له.

١٦٧. التنسيق بين لجان الغرفة والسعي لتحقيق التكامل مع اللجان المماثلة في

مجلس الغرف السعودية وغرف التجارة الأخرى لصالح القطاع الخدمي.

١٦٨. تجسير قنوات الاتصال مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومع شرائح المشتركين.

١٦٩. ترشيح أعضاء من اللجان الخدمية ممثلين للقطاع الخاص للمشاركة في اللجان الحكومية.

١٧٠. إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تواجه كافة المنشآت الخدمية.

١٧١. رفع مستوى الوعي بأهمية التعليم الأهلي من النواحي التربوية والاقتصادية والاجتماعية.

١٧٢. تعزيز الصلات بين ملاك المدارس الأهلية وعقد اجتماعات دورية لهم.

١٧٣. تنظيم فعاليات متخصصة مع المسؤولين في الدولة عن القطاع الخدمي.

١٧٤. التعاون بين لجنة مكاتب الاستقدام الأهلية بالغرفة ومركز رعاية شؤون الخادmates من خلال تنظيم العمل في مركز الإيواء.

١٧٥. إعداد ميثاق ومعايير مهنة الاستشارات الاقتصادية والإدارية والمالية والسعي لاعتماده من وزارة التجارة والصناعة.

١٧٦. السعي لإنشاء هيئة للمحاميين من خلال لجنة المحامين.

١٧٧. دراسة المشكلات والقضايا التي تهم المستثمرين في قطاع الخدمات الأمنية

١٧٨. تدعيم أواصر التعاون بين المستثمرين في قطاع الخدمات الأمنية لتبادل الخبرات فيما بينهم بما يساهم في تطوير ورفع مستوى خدمة العملاء.

١٧٩. العمل على زيادة الوعي بالأنظمة واللوائح التنفيذية لنظام الحراسات الأمنية المدنية.

## الخدمات المقدّمة للقطاع الطبي

يشهد القطاع الطبي الخاص في المملكة تطوراً كبيراً كما وكيفاً، ولوحظ أن هذا التطور جاء على مسارين؛ الأول، وقد تركّز على التوسع في إقامة صروح طبية خاصة، والثاني تركّز على الاهتمام بالتجهيزات المتطورة الرفيعة المستوى التي تؤهل هذه المنشآت الطبية لتقديم أفضل مستويات الخدمة الطبية المتاحة والقيام بالعمليات الجراحية الدقيقة والمعقدة، كما شمل الأمر الاهتمام بالجودة الطبية في تقديم الخدمة المطلوبة.

ونظراً للأهمية المتزايدة لهذه المنشآت، فقد حرصت الغرفة على معاومتها والإسهام في تطوير أدائها والارتقاء بخدماتها وبحث المشكلات التي تعوقها والسعي لحلها وتحقيق التواصل لهذا الغرض مع المسؤولين المعنيين والجهات المختصة، وفيما يلي أهم خدمات الغرفة المقدمة لهذا القطاع الحيوي والمهم:

١٨٠. المساهمة في دعم مختبرات مستشفى الرياض المركزي.
١٨١. تعميم أجندة المحاضرات العلمية التي تعقد في المستشفيات الخاصة.
١٨٢. المساهمة في تدريب طلاب كليات الصيدلة من خلال المكاتب العلمية وشركات الأدوية والصيدليات الخاصة.
١٨٣. توزيع تعاميم الجهات الطبية الحكومية على منتسبي القطاع الطبي الخاص.
١٨٤. تبنى وجهة نظر المستثمرين في القطاع الطبي وتقديمها للجهات الرسمية ذات العلاقة.
١٨٥. التنسيق مع وزارة الصحة وهيئة الغذاء والدواء وهيئة التخصصات الصحية ومجلس الضمان الصحي والشئون الصحية بالرياض لخدمة العاملين في القطاع الصحي.
١٨٦. المشاركة في إعداد برامج التوعية الصحية مع الجهات الحكومية والخاصة لصالح القطاع الطبي.
١٨٧. تنظيم فعاليات وندوات ومحاضرات عن القطاع الطبي ودوره في المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
١٨٨. إصدار الكتب والأدلة الإرشادية والمهنية المتعلقة بالقطاع الطبي وتوزيعها.
١٨٩. الإجابة على استفسارات منتسبي القطاع الطبي.

## الخدمات المقدّمة للقطاع السياحي

يعتبر قطاع السياحة في المملكة أحد القطاعات الاقتصادية المهمة التي تشهد تطوراً ملحوظاً ومستمرّاً بالإضافة إلى كونه الأكثر توفيراً لفرص العمل.

ويتسم القطاع السياحي بأنشطته المتعددة والحيوية التي تشمل الأماكن السياحية والترفيهية والفنادق والمطاعم وغيرها من الأنشطة، وتقديراً لأهمية هذا القطاع اعتمد مجلس الوزراء السياحة قطاعاً إنتاجياً يسهم في بقاء السائح السعودي داخل البلاد ويزيد فرص الاستثمار وتنمية الإمكانيات البشرية الوطنية وتطويرها وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين؛ لذلك تحرص الغرفة على توفير خدماتها التالية له:

١٩٠. ترويج الفرص الاستثمارية السياحية في منطقة الرياض.
١٩١. التعاون مع الجهات الرسمية لمكافحة الأنشطة غير القانونية في صناعة وكالات ومكاتب السفر والسياحة.
١٩٢. إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بقطاع السياحة.
١٩٣. عقد الفعاليات المتخصصة والبرامج التدريبية لقطاع السياحة.
١٩٤. تسويق مدينة الرياض سياحياً عبر توفير المعلومات التفصيلية الشاملة عن الخدمات السياحية في المدينة.
١٩٥. إقامة المهرجانات السياحية الدورية.
١٩٦. تفعيل الدور الإعلامي لقطاع السياحة وزيادة التواصل بين القطاع والمستفيدين.
١٩٧. تنظيم فرص المشاركة في مهرجان الرياض للمؤسسات والشركات التجارية والسياحية.
١٩٨. تنشيط صناعة قطاع الفنادق والوحدات السكنية والقرى السياحية بمنطقة الرياض. من خلال الترويج لها.
١٩٩. السعي لدى القطاع الحكومي لتهيئة البنية التحتية للفنادق مثل توفير شبكات الطرق والمياه والكهرباء والاتصال والنقل.
٢٠٠. اقتراح الأنظمة والتعليمات لقطاع الفنادق واقتراح الضوابط اللازمة لتنفيذ هذه الأنظمة ورفعها للجهات ذات العلاقة ومتابعتها مع تلك الجهات لإقرارها.
٢٠١. بحث مشكلات قطاع الفنادق والمعوقات التي تواجه تطويره واقتراح الحلول المناسبة لها.
٢٠٢. دعوة قطاع التعليم والتدريب الحكومي والأهلي للتعاون في تأهيل الكفاءات السعودية للعمل في قطاعات الفنادق والوحدات السكنية وأنشطتها المختلفة.
٢٠٣. توفير المعلومات الخاصة بهذا القطاع ومتابعة ما يستجد من أبحاث وأفكار وطنية وعالمية.
٢٠٤. التشجيع على الإستثمار في مناطق الآثار وتطويرها كمواقع سياحية.

يشكّل قطاع المقاولات ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني، ويحتل مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية بما يقدمه من خدمات حيوية في أعمال التشييد والبناء والصيانة، إضافة إلى دوره الملموس في إقامة التجهيزات والبنية الأساسية التي تعد ركيزة أساسية لإقامة المشروعات التنموية، وبوصفه أحد أكثر القطاعات تشغيلاً للأيدي العاملة وأكثرها مساهمة في التنمية الاقتصادية. وتقدم الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الخدمات المناسبة التالية لدعم القطاع:

٢٠٥. نشر الوعي الفني والمهني بين المقاولين لتطوير أدائهم.

٢٠٦. التعريف بالمقاولين والعمل على التواصل فيما بينهم.

٢٠٧. تأهيل أنشطة قطاع المقاولات وفق المعايير المتبعة لتنظيم وتطوير أداءه نسبياً.

٢٠٨. المساهمة الفاعلة في إعادة هيكلة قطاع المقاولات وتطويره.

٢٠٩. تنظيم مزاوله مهن المقاولات.

٢١٠. تشجيع الملاك على الاستفادة من نظام تأهيل المقاولين.

٢١١. دراسة وتبني الموضوعات التي تهم القطاع والرفع بها للجهات الحكومية.

٢١٢. تزويد منتسبي القطاع بالأنظمة والقرارات والتعاميم الحكومية.

٢١٣. استخدام وسائل الإعلام لتغيير النظرة السلبية للقطاع.

تجاوز أداء اقتصاد المملكة معدل النمو العالمي بفضل الله تعالى ثم بفضل قطاع الاستثمار، فقد شهد القطاع غير النفطي في المملكة معدلات نمو متسارعة في ظل تنوع الأنشطة الاقتصادية. ولتطوير المناخ الاستثماري بمنطقة الرياض من مختلف الجوانب المرتبطة به من أنظمة وحوافز وفرص استثمارية، والترويج لفرص الاستثمار المتاحة بمنطقة الرياض، وتحفيز الاستثمار المحلي وجذب الإستثمار الأجنبي، وبحث المعوقات والمشكلات التي يواجهها المستثمرون وحلها مع الجهات المعنية، والإسهام في تقليل المخاطر المرتبطة باستثماراتهم، والتوعية بالتوجهات والمتغيرات المرتبطة بالاستثمار، حرصت الغرفة على تقديم حزمة من الخدمات المتميزة لقطاع الاستثمار، أبرزها ما يلي:

٢١٤. تنظيم الفعاليات المتخصصة لتوعية المستثمرين وإحاطتهم بمختلف التطورات

في النشاط الاستثماري محلياً ودولياً.

٢١٥. المساهمة في إعداد الدراسات والتقارير عن واقع ومقومات تطوير النشاط

الاستثماري بمنطقة الرياض.

٢١٦. رصد الفرص الاستثمارية بمختلف الأنشطة في منطقة الرياض لعرضها أمام

المستثمرين.

٢١٧. إعداد قواعد بيانات خاصة عن الاستثمار بمنطقة الرياض.

٢١٨. الترويج للاستثمارات الوطنية وتلك المشتركة مع رأس المال الأجنبي.

٢١٩. تنمية وعي المستثمرين بأساسيات ومستحدثات الأنشطة الاستثمارية.

٢٢٠. السعي للحد من القيود والإشترطات النظامية المعيقة لرؤوس الأموال

المستثمرة.

٢٢١. الترويج لفرص الاستثمار الوطنية بمدينة الرياض وتشجيع الاستثمار الأجنبي

المباشر.

٢٢٢. دعم المستثمرين المحليين وتوعيتهم بالمخاطر المرتبطة باستثماراتهم.

٢٢٣. التوصية ببذل الجهود اللازمة لبناء موارد بشرية سعودية مؤهلة قادرة على تلبية

حاجة المستثمرين وعلى استخدام التقنيات الحديثة.

٢٢٤. المساهمة في تحسين وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية والإعلامية

والتعليمية والتدريبية والتوعوية لتداول الأوراق المالية في المملكة.

## الخدمات المقدّمة للمنشآت الصغيرة وشباب الأعمال

تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يقودها شباب الأعمال في تنويع مصادر الدخل بإنتاج السلع البديلة للواردات، وإمداد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من مدخلات إنتاج، إضافةً إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي؛ وكان ذلك دافعاً كبيراً لتوجّه الغرفة نحو إنشاء حاضنات أعمال من أجل رعاية تلك المشاريع الصغيرة في مراحلها الأولى. وتضم عملية الاحتضان توليفة متكاملة وشاملة لكافة أنواع الدعم التي تتطلبها هذه المشروعات، فضلاً عن تقديم الخدمات المناسبة التالية:

٢٢٥. بناء شراكات إستراتيجية مع المنظمات الدولية المتخصصة والجهات الرسمية والقطاع الخاص ورجال الأعمال لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة.
٢٢٦. بناء شراكات إستراتيجية مع جهات التمويل لتسهيل عملية إقراض رواد الأعمال.
٢٢٧. تشجيع واحتضان المشروعات الصغيرة الناشئة.
٢٢٨. إجراء البحوث والدراسات العلمية المتخصصة لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢٢٩. إعداد وتوزيع سلسلة من الأدلة الإرشادية الداعمة لمتطلبات نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢٣٠. تقديم الاستشارات الإدارية والتسويقية والمالية والمحاسبية والفنية للمنشآت الصغيرة.
٢٣١. توجيه المستثمرين المبتدئين نحو أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة لهم.
٢٣٢. التسويق لمنتجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢٣٣. إتاحة الفرص للشباب لتحويل أفكارهم المبتكرة إلى مشاريع حقيقية وفرص تجارية على أرض الواقع.
٢٣٤. عقد المؤتمرات والندوات واللقاءات والمحاضرات والبرامج التدريبية الخاصة بهذا القطاع الناهض.
٢٣٥. تقديم الاستشارات والتوجيهات لآلاف العملاء في هذا القطاع بالتنسيق مع خبراء المكاتب الاستشارية.

## الخدمات القانونية والاستشارية التجارية

تسهم الغرفة بدور فاعل في تقديم الاستشارات القانونية في مختلف الجوانب المرتبطة بتأسيس وتشغيل المشروعات، وبما تتضمنه الأنظمة ولوائحها التنفيذية بهذا الشأن، وتعريف المشتركين بسبل حفظ حقوقهم وكيفية تجنب المشكلات التي تعرض هذه الحقوق للضياع مثل حالات الغش التجاري والاحتيال. كما تقوم الغرفة بجهود ملموسة لتحسين بيئة الأعمال، ومن أبرز هذه الخدمات ما يلي:

٢٣٦. تقديم الاستشارات القانونية لمنتسبي الغرفة وقطاع رجال وسيدات الأعمال بالرياض.
٢٣٧. إعداد مشروعات الأنظمة ذات العلاقة بالنشاط التجاري.
٢٣٨. تسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتنازعة بالطرق الودية أو بالتحكيم.
٢٣٩. استقبال منازعات الوكالات التجارية والعمل على إيجاد حلول لها.
٢٤٠. التوفيق بين الوكالات التجارية في النزاعات الناشئة بين الوكيل السعودي وموكله الأجنبي.
٢٤١. اتخاذ الإجراءات النظامية الخاصة بالأوراق التجارية.
٢٤٢. حل المنازعات الناشئة عن الأوراق التجارية بالطرق الودية بما يحقق المصلحة لكافة الأطراف.
٢٤٣. تسوية منازعات الأوراق التجارية طبقاً للتعليمات الصادرة في هذا الأمر.
٢٤٤. توعية المشتركين من إساءة استخدام الشيكات المصرفية.
٢٤٥. إقامة الفعاليات المتنوعة والمتخصصة عن المخاطر المترتبة على مخالفة نظام الأوراق التجارية.
٢٤٦. تزويد المشتركين بالمعلومات والإحصاءات والبيانات والتقارير والدراسات الخاصة بحل المنازعات.
٢٤٧. مراجعة صياغة العقود المختلفة.
٢٤٨. التنسيق مع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للوقوف على آخر التطورات في النظم المالية والمستجدات في المعايير والنظم المحاسبية واطلاع المشتركين عليها.

## الخدمات المقدمة لقطاع الإعلام والعلاقات العامة

تقدم الغرفة حزمة من الخدمات الإعلامية التي تتولى مهام التعريف الإعلامي والصحافي بالغرفة وفروعها كافة، وتعكس من خلال مهامها توجهات مسؤولي الغرفة عبر كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وتعمل كذلك على إيصال رسالة الغرفة والقطاع الخاص إلى المسؤولين والجهات الحكومية والأهلية. كما تحرص الغرفة منذ إنشائها على تطوير دورها مع المسؤولين في الدولة بمشاركات ومواقف إيجابية تعبر عن واقع القطاع الخاص وتوجهاته التنموية ومسؤوليته الاجتماعية.

ومن أبرز الخدمات التي تقدمها الغرفة لمشاركتيها عبر برامج الإعلام والعلاقات العامة وتحرص على التواصل معهم من خلالها:

٢٤٩. رفع الوعي لدى العاملين في القطاع الخاص للتعريف بخدمات الغرفة والاستفادة منها.
٢٥٠. رفع المشكلات التي تعترض القطاع الخاص إلى الجهات الحكومية.
٢٥١. التعريف بالجهود التي تبذلها فروع الغرفة داخل مدينة الرياض وخارجها لخدمة مصالح رجال وسيدات الأعمال.
٢٥٢. إبراز الدور الخدمي والاجتماعي الذي تقوم به الغرفة تجاه المجتمع ليستفيد منها الجميع.
٢٥٣. بناء علاقات تعاون متميزة مع الهيئات والغرف النظيرة داخلياً ودولياً خدمة للقطاع الخاص ودعمه له.
٢٥٤. استقطاب الدعم والتأييد من أجهزة الإعلام المختلفة للقضايا التي تمثل محور اهتمام القطاع الخاص بالرياض.
٢٥٥. تعريف المنتسبين على الفرص الاستثمارية المناسبة والاستفادة من الخدمات التي تقدمها لهم الغرفة.
٢٥٦. تعزيز العلاقات مع الملحقين التجاريين الممثلين للدول الصديقة في المملكة.
٢٥٧. ترتيب وإعداد وتنفيذ زيارات للوفود الأجنبية والعربية لمدينة الرياض وإتاحة الفرصة لهم للالتقاء برجال الأعمال.
٢٥٨. تنظيم رحلات خاصة للملحقين التجاريين وعائلاتهم إلى معالم الرياض الثقافية.
٢٥٩. تنسيق العمل مع مجلس الغرف السعودية والغرف التجارية والجهات الأخرى في المملكة لخدمة قضايا الاقتصاد وقطاع الأعمال السعودي.
٢٦٠. تسهيل حصول رجال الأعمال الأجانب على تأشيرات زيارة تجارية للمملكة والالتقاء برجال الأعمال.
٢٦١. القيام بزيارات دورية للسفراء والملحقين التجاريين والقناصل العرب والأجانب

العاملين في المملكة لدعم التجارة الخارجية للمملكة وبحث مشكلات رجال الأعمال.

٢٦٢. تنظيم حفل الغرفة السنوي ودعوة رجال الأعمال إليه.
٢٦٣. إتاحة الفرصة للمنشآت التجارية للمشاركة في رعاية فعاليات الغرفة.
٢٦٤. توفير تقاويم مكتبية لكل عام هجري جديد للمنتسبين على سبيل الإهداء.
٢٦٥. توفير قاعات الغرفة لاستخدام المنشآت على سبيل الإيجار.
٢٦٦. إقامة علاقات مثمرة مع الهيئات التجارية والغرف النظيرة داخلياً ودولياً للاستفادة من خدماتها لصالح منتسبي الغرفة.
٢٦٧. تنظيم معارض الصناعات الوطنية العامة والاستهلاكية في كل من مدينة الرياض والمحافظات التابعة لها.
٢٦٨. تعزيز دور الإعلام المحلي من خلال النشر المنتظم في الصحافة المحلية عن الفعاليات والندوات والمعارض.. التي تنظمها الغرفة.
٢٦٩. إصدار الدليل السنوي (دليل المعارض والأسواق الدولية) للتعريف بها.
٢٧٠. إصدار التعاميم والدعوات المتعلقة بالمعارض والمؤتمرات المحلية والدولية.
٢٧١. إصدار وتوزيع مجلة تجارة الرياض وإبراز أهم القضايا الاقتصادية.
٢٧٢. خدمة قطاع الأعمال من خلال نشر رسالة الغرفة إعلامياً عبر مجلة تجارة الرياض.
٢٧٣. الإعلام والإعلان عن خدمات الغرفة ولجانها عبر مجلة تجارة الرياض.
٢٧٤. التوعية بأساليب الغش التجاري لبعض المصدّرين عن طريق تعريف المستهلك بخصائص السلعة من حيث الوزن والحجم والأبعاد والمواصفات.
٢٧٥. تنمية الوعي العام بحقوق المستهلك.
٢٧٦. توجيه قطاعات الأعمال برفع جودة ما تقدمه من سلع وخدمات.
٢٧٧. التعاون مع الأوساط المعنية بشؤون المستهلك.
٢٧٨. مساندة الجهود الرسمية في كل ما من شأنه رعاية المستهلك وحفظ حقوقه.
٢٧٩. إقامة الفعاليات المتخصصة سيما المدرسية منها لتوعية النشء من المستهلكين.
٢٨٠. المساهمة في إعداد الدراسات الميدانية عن الجوانب الإستهلاكية الهامة.
٢٨١. طباعة وتوزيع آلاف النسخ مجاناً من دليل الصفحات الزرقاء الذي يحتوي على جميع المؤسسات والشركات التجارية في منطقة الرياض.

## الخدمات المقدّمة للمنتجات الوطنية

تعطي الغرفة جُلّ عنايتها بالمنتج المحلي والترويج له بأساليب عصرية، وتوجت جهودها في هذا الخصوص بإنشاء «مركز المنتجات الوطنية» انطلاقاً من مسؤوليتها تجاه منتسبيها من القطاع الأهلي وتوجهها لمساندة الاقتصاد المحلي، وذلك عبر توفير حزمة من الخدمات المتميزة التالية:

٢٨٢. توفير المساحات والمواقع المناسبة داخل مركز المنتجات الوطنية للمصانع

الوطنية لعرض وترويج منتجاتهم والتعريف بها بأسعار مناسبة.

٢٨٣. تنشيط العلاقة بين المستهلك المحلي ومنتجاته الوطنية والعمل على كل ما من شأنه زيادة عدد زوار معرض المنتجات الوطنية، مثل تنظيم المسابقات وتقديم الجوائز والهدايا.

٢٨٤. توفير المعلومات عن المنتجات الوطنية بجوانبها المتعددة لقطاع المشتريات الحكومية والشركات والمؤسسات وعموم المواطنين.

٢٨٥. توفير المواصفات والعينات عن المنتجات المحلية المتوافرة في السوق لكافة قطاعات الأعمال.

٢٨٦. تبادل المعلومات عن المنتجات الوطنية مع مراكز العرض الدولية بهدف مساندة الصادرات.

٢٨٧. تعزيز دور المصانع الوطنية في توفير المدخلات والمكملات الإنتاجية للسلع والمصنوعات الوطنية.

٢٨٨. الترويج للمنتج الوطني في أوساط مختلف الشرائح الاجتماعية وطلاب المدارس والجامعات والجهات الحكومية والسفارات والقنصليات.

٢٨٩. تشجيع الصادرات من خلال ترتيب زيارات للوفود التجارية الأجنبية إلى مركز المنتجات الوطنية.

٢٩٠. المساهمة في تخفيض تكاليف تسويق الصناعات الوطنية.

٢٩١. تهيئة مكان واحد يجمع منافذ تسويق المنتج الوطني وإبراز مزايا المنتجات الوطنية على مثيلاتها المستوردة.

## الخدمات المقدّمة لقطاع التدريب والتأهيل المهني

يعد النشاط التدريبي للغرفة أحد أبرز الأنشطة المحورية التي تضطلع بها في خدمة مجتمع الأعمال منذ أكثر من ثلاثين عاماً. وإيماناً منها بأهمية التدريب والتأهيل المهني لإحداث طفرة حقيقية للقطاع الخاص، وعلى ضوء تلمسها المباشر لاحتياجات منشآته ووعيها واهتمامها في ذات الوقت بالأهداف الوطنية المنشودة وأبرزها توطين الوظائف، سعت الغرف للمشاركة وبشكل مباشر في تحقيق هذه الأهداف والاحتياجات بإنشاء قطاع متكامل يضم مراكز متخصصة للتدريب والتأهيل والتوظيف بهدف توفير العمالة الوطنية المؤهلة طبقاً لمتطلبات الوظائف بالقطاع الخاص ولإتاحة فرص العمل بمنشآته عبر الخدمات التالية:

٢٩٢. تقديم الأنشطة التدريبية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة.

٢٩٣. تطبيق الأنشطة التدريبية على بيئة العمل المحلية.

٢٩٤. مساعدة منشآت القطاع الخاص في عملية تحديد الاحتياجات التدريبية للعاملين فيها.

٢٩٥. استضافة البرامج التدريبية المتميزة والمبتكرة التي تقدمها مراكز التدريب الوطنية في مقر الغرفة.

٢٩٦. توفير الكوادر الوطنية المدربة والمؤهلة من خريجي برامج التدريب بالغرفة.

٢٩٧. تقديم مجموعة من الأنشطة التوعوية والتثقيفية التي تسهم في تنمية المجتمع وقطاع الأعمال.

٢٩٨. المشاركة في الفحص الخارجي للبرامج التدريبية والمتدربين.

٢٩٩. ترويج البرامج التدريبية إعلامياً لقطاع الأعمال.

٣٠٠. عقد تحالفات إستراتيجية مع العديد من الجهات التدريبية والتعليمية المحلية والأجنبية لاستضافة خبراء عالميين لتقديم فعاليات تدريبية متنوعة موجهة لتطوير القيادات الإدارية في القطاع الخاص.

٣٠١. دعم معاهد ومراكز التدريب الوطنية بإشراكها في تنفيذ برامج تدريبية متميزة.



## خدمات الغرفة المقدّمة لتوظيف الشباب السعودي

باتت قضية تشغيل وتوظيف الشباب السعودي هاجساً يشغل بال جميع أفراد المجتمع خاصةً مع تزايد مخرجات التعليم الثانوي والجامعي والفني، ما جعل الغرفة تجد في ابتكار الأساليب لتدريب الشباب السعودي وتأهيلهم ثم تكمل جهودها المبذولة في البحث عن وظائف لهؤلاء الشباب في القطاع الخاص، وذلك من خلال مركز التوظيف بالغرفة الذي يقوم بتنسيق وإجراء المقابلات مع المتقدمين ثم الاتصال بالشركات والمؤسسات المختلفة لبحث إمكانية استيعابهم في الوظائف الشاغرة لديها. وبالرغم من حداثة التجربة، فقد حققت نجاحاً كبيراً في هذا المجال، ما يدعو إلى ضرورة السعي لمحاولة تعميمها على باقي الغرف السعودية الأخرى. وفي هذا الإطار، تقدم الغرفة الخدمات التالية:

٣٠٢. حصر الفرص الوظيفية بالسعوديين لدى منشآت القطاع الخاص.
٣٠٣. توجيه طلبات راغبي العمل من السعوديين بالقطاع الخاص إلى المنشآت بحسب توافر الفرص الوظيفية.
٣٠٤. توثيق عقود التوظيف للقطاع الخاص.
٣٠٥. إعداد الشباب السعودي وتأهيلهم حسب متطلبات الوظائف الشاغرة في القطاع الخاص.
٣٠٦. إلحاق الطلبة السعوديين ببرامج التوظيف التأهيلية في القطاع الخاص.
٣٠٧. التنسيق بين الجهات المعنية لإجّاح العملية التأهيلية.
٣٠٨. دعم خطط وبرامج العودة للمنشآت القطاع الخاص.
٣٠٩. توفير الكفاءات الوطنية المتخصصة في المجالات الوظيفية المطلوبة.
٣١٠. توظيف الوظائف بالتعاون مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وصندوق تنمية الموارد البشرية.
٣١١. إقامة فعاليات لتوعية الباحثين عن عمل بأهمية العمل بالقطاع الخاص.
٣١٢. توفير العمل الصيفي للطلبة السعوديين لدى القطاع الخاص.

## خدمات الغرفة المقدّمة في مجال التقنية والحاسب الآلي

سعت الغرفة مبكراً إلى تطوير خدماتها ووسائل تقديمها، فقامت بحوسبة كافة أنظمتها عبر إدخال الحاسب الآلي في كافة إداراتها وأقسامها ومراكزها مستعينة ببيوت الخبرة المتخصصة، وذلك مساهمة منها في تنمية وتطوير أدائها بما يحقق الفعالية في أسلوب تقديم الخدمات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال ميكنة كافة أنشطتها، وذلك بإعداد أنظمة الغرفة المعلوماتية والإدارية لكافة الأنشطة، وتوفير البنية التحتية والدعم الفني لإعداد المعلومة الموثقة ذات العلاقة بالقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات المتميزة التالية:

٣١٣. تقديم الدعم الفني لموقع الغرفة الإلكتروني على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت).
٣١٤. توفير خدمة البث المباشر للفعاليات المقامة بالغرفة، وتخزينها لمن يرغب بالإطلاع عليها مستقبلاً.
٣١٥. توفير خدمة (ذاتي) للمشاركين، والتي تتيح لهم معرفة بياناتهم وتحديثها والاستعلام عن المنشآت.
٣١٦. إدخال نظام للتسجيل في الدورات التدريبية ومشاهدتها.
٣١٧. إدخال أنظمة توظيف تتضمن بيانات الباحث عن العمل، والجهات الراغبة في التوظيف.
٣١٨. توفير قواعد بيانات قطاعية عبر شبكة الإنترنت.
٣١٩. توفير بيانات الأدلة التجارية القطاعية لمشتري الغرفة، ومنها الدليل التجاري، الدليل الصناعي، دليل المعارض والأسواق الدولية.
٣٢٠. إقامة دورات تدريبية لتطبيقات الحاسب الآلي.
٣٢١. إعداد مواد علمية تساهم في نشر المعرفة بتطبيقات الحاسب الآلي.
٣٢٢. تطوير الأنظمة المعلوماتية المختلفة التي تقدم الخدمة المباشرة للمستخدمين.
٣٢٣. تصميم وتنفيذ قواعد بيانات الغرفة المختلفة لخدمة المشتركين.
٣٢٤. تشجيع وتفعيل استخدام التجارة الإلكترونية.
٣٢٥. تنظيم الفعاليات المتخصصة لصالح منشآت الاتصالات وتقنية المعلومات.

## خدمات الغرفة المقدّمة لسيدات الأعمال

عُنيت الغرفة بخدمات قطاع سيدات الأعمال في منطقة الرياض، ودعمًا لجهودها في إحداث التنمية المستدامة فقد بادرت كأول غرفة على مستوى المملكة بإنشاء فرع لسيدات الأعمال الذي بدأ مزاولة مهامه في مبنى مستقل اعتبارًا منذ عام ٢٠٠٤ لتوفير كافة الخدمات الاستثمارية والتجارية لهن أسوةً بما تقدمه الغرفة لرجال الأعمال، إضافة إلى تسهيل الإجراءات النظامية اللازمة لتمكين سيدات الأعمال من الحصول على التراخيص وإدارة أنشطتهن التجارية ومشاريعهن الاستثمارية وتذليل العقبات التي تواجههن في هذا الخصوص، فضلاً عن إنشاء قواعد بيانات موثقة عن كافة الأنشطة التجارية النسائية بمنطقة الرياض، وإيجاد قنوات اتصال بين سيدات الأعمال والمجتمع التجاري الداخلي والخارجي، جنباً إلى جنب مع تقديم الحزمة التالية من الخدمات المتخصصة والمتميزة:

٣٢٦. التصديق على الوثائق والدفاتر التجارية وصحة المستندات والمحررات الصادرة عن منتسبات الغرفة.
٣٢٧. تقديم الخدمات التدريبية المتعلقة بأنشطة القطاع الخاص بهدف بناء الكوادر البشرية الوطنية.
٣٢٨. توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الأدلة والبحوث ذات العلاقة.
٣٢٩. التعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة لسيدات الأعمال.
٣٣٠. إعداد الدراسات والبحوث المتخصصة، وتقديم المشورة في المسائل الاقتصادية.
٣٣١. عقد الندوات واللقاءات المتعلقة بأنشطة قطاع سيدات الأعمال.
٣٣٢. تسهيل مشاركة سيدات الأعمال في المعارض والأسواق المحلية المناسبة وتنشيط حضورهن لخدمة الاقتصاد الوطني.
٣٣٣. تقديم المشورة القانونية لسيدات الأعمال، وقضّ المنازعات التجارية عن طريق الربط بالمركز الرئيسي، وشرح وتوضيح الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مختلف الجهات والمتصلة بأنشطة القطاع الخاص.
٣٣٤. الإسهام في العديد من الخدمات والأنشطة الاجتماعية والإنسانية لصالح المجتمع.
٣٣٥. تحسين بيئة العمل المتاحة أمام سيدات الأعمال المنتسبات لغرفة الرياض من الناحية النظامية والتشريعية.
٣٣٦. الإجابة على الاستفسارات ومعرفة المشكلات والمعوقات التي تعترض تطور خدمات قطاع سيدات الأعمال.
٣٣٧. تسجيل المنتسبات الجدد وتجديد الانتساب.
٣٣٨. اعتماد وتعديل وإلغاء توقيعات المنتسبات.

٣٣٩. إعداد قوائم متخصصة للمنتسبات في الغرفة.
٣٤٠. تحديث البيانات الخاصة بالمنتسبات.
٣٤١. دعم وتنمية المنشآت الصغيرة النسائية.
٣٤٢. تعريف السيدات بالجهات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٣٤٣. توعية سيدات الأعمال بمختلف التطورات المحلية والدولية في أنشطتهن.
٣٤٤. توعية سيدات الأعمال للاستفادة من كامل خدمات الغرفة.
٣٤٥. إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية والتجارية المتخصصة لسيدات الأعمال.
٣٤٦. تقديم المشورة القانونية والتجارية لقطاع الأعمال النسائي.
٣٤٧. عقد الفعاليات المتخصصة لسيدات الأعمال في الرياض.
٣٤٨. البث المباشر لفعاليات المركز الرئيس للغرفة (ندوات- محاضرات- ورش عمل .. الخ) الخاص بسيدات الأعمال.
٣٤٩. تزويد المنتسبات بتقارير عن أنشطة سيدات الأعمال ودورهن في خدمة الاقتصاد الوطني.
٣٥٠. ترتيب وتنظيم استقبال الوفود النسائية الزائرة للمملكة للالتقاء بسيدات الأعمال.
٣٥١. تقديم العديد من الخدمات والأنشطة الاجتماعية والإنسانية.
٣٥٢. إنشاء موقع إلكتروني متكامل ومبسط مرتبط بموقع الغرفة يبرز الخدمات التي تقدم لسيدات الأعمال ومتابعة تحديثه بصفة دورية.
٣٥٣. تحفيز مؤسسات وشركات القطاع الخاص للمشاركة في خطط التنمية الشاملة في البلاد من خلال تبني إقامة وتأسيس المشاريع التنموية.
٣٥٤. تمثيل المملكة والقطاع الخاص في المحافل الإقليمية والعالمية والتعبير عن وجهة النظر السعودية في القضايا المطروحة على الساحة العالمية.

## خدمات الغرفة الاجتماعية والخيرية والتطوعية

تحرص الغرفة على توطيد علاقتها بمجتمعها المحلي وتفعيل حضورها في مختلف الهيئات والجمعيات واللجان الخدمية والخيرية والاجتماعية، ودعم برامج ونشاطات هذه الجمعيات لصالح مجتمع منطقة الرياض. فعلى مدى خمسة عقود، برزت الغرفة ليس كمظلة ترعى منشآت القطاع الخاص في منطقة الرياض فحسب، بل أيضاً كقناة تسهم في تنمية المجتمع وتلبية احتياجاته من خلال تأصيل فكر وثقافة خدمة المجتمع لدى منتسبيها من شركات ومؤسسات وأفراد. ومع النمو غير المسبوق لدور القطاع الخاص، بدأت ثقافة المسؤولية الاجتماعية في التبلور بشكل إيجابي، وعلى نحو أكثر تنظيماً. واضطلعت الغرفة بدور فاعل في هذا الخصوص عبر برنامج محدد أطلق عليه برنامج المسؤولية الاجتماعية (مسؤولية)، حيث تحرص الغرفة على تقديم الخدمات الاجتماعية والخيرية والتطوعية التالية:

٣٧٦. تأمين الأسرة والمقاعد المدولبة للمرضى المحتاجين .
٣٧٧. تقديم المساعدات المادية المباشرة للمرضى المحتاجين، وتأمين الأجهزة الطبية والتعويضية لهم.
٣٧٨. تأمين تذاكر السفر للمرضى ومرافقيهم ذهاباً وإياباً من أماكن إقامتهم إلى مراكز الإستشفاء.
٣٧٩. تأمين الملابس الجديدة للمرضى المحتاجين أيام الأعياد.
٣٨٠. إنشاء وتجهيز استراحات لأطفال المرضى وزوارهم في عدد من مستشفيات منطقة الرياض.
٣٨١. تأمين المرافق واللوازم والاحتياجات اللازمة لخدمة المرضى وذويهم.
٣٨٢. تنظيم برامج للتوعية الدينية بمشاركة عدد من أصحاب الفضيلة العلماء.
٣٨٣. طباعة الكتب ونشرات التوعية الدينية والصحية وتوزيعها على المستشفيات والمدارس وغيرها من الجهات.
٣٨٤. تجهيز مكان إقامة للمرضى القادمين من خارج مدينة الرياض ومرافقيهم ليصبح مأوى لإقامتهم أثناء مراجعاتهم مستشفيات الرياض.
٣٨٥. تبنى لجنة أصدقاء هيئة الهلال الأحمر وتقديم الدعم اللازم لها.
٣٨٦. مؤازرة هيئة الهلال الأحمر السعودي في نشر الوعي الصحي.
٣٨٧. تدريب أبناء المجتمع على الإسعافات الأولية.
٣٨٨. تنمية روح التطوع في أنشطة الجمعية في مجالات الإسعاف.
٣٨٩. التدريب على أعمال الإغاثة وكيفية التعامل مع الكوارث.
٣٩٠. توعية أفراد المجتمع برسالة الجمعية الإنسانية والعمل على نشرها.
٣٩١. تنمية موارد الجمعية المالية من خلال العمل على تحفيز الجمهور على التبرع.
٣٩٢. طرح عدة مشروعات خدمية مواكبة لتطوير البيئة العمرانية والحضارية وتلبية احتياجات منطقة الرياض.
٣٩٣. إنشاء حديقة الغرفة التجارية خدمة للمجتمع.
٣٩٤. المشاركة في إنشاء متنزه سلام خدمة للمجتمع.
٣٩٥. تنظيم الفعاليات المتخصصة التي تساهم في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية.
٣٩٦. تبنى جائزة خدمة المجتمع لتحفز القطاع الخاص على الأعمال التطوعية.
٣٩٧. تنفيذ مشروع مساعدة غير القادرين على أداء فريضة الحج.
٣٩٨. إصدار دليل شامل للخدمات الإنسانية لربط القطاع الخيري برجال الأعمال.
٣٩٩. التعاون مع لجنة أصدقاء المرضى في إنشاء وتأثيث استراحات لأطفال المرضى وزوارهم في بعض مستشفيات منطقة الرياض.
٤٠٠. التعاون مع لجنة أصدقاء المرضى في تجهيز سكن مجاني في محافظة الدرعية. للمرضى من خارج منطقة الرياض.

٣٥٥. تبني برامج مبتكرة لخدمة المجتمع وتشجيع إنشاء المؤسسات الخيرية
٣٥٦. المساعدة في تحقيق أهداف الأنشطة والبرامج الاجتماعية للقطاع الخاص.
٣٥٧. وضع برامج تحفيز للمسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص.
٣٥٨. إيجاد معايير وأنظمة محلية لتطبيق البرامج الاجتماعية لقطاع الأعمال.
٣٥٩. دعم الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام، وتكثيف خدماتها لتصل إلى رعاية نحو عشرين ألف طفل يتيم في الرياض.
٣٦٠. إنشاء ورعاية الجمعية السعودية للإعاقة السمعية.
٣٦١. تعريف المجتمع بحقوق ومتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة.
٣٦٢. العمل على إصدار الأنظمة واللوائح لمساعدة المعوقين.
٣٦٣. دعم برامج مركز الأمير سلمان الاجتماعي.
٣٦٤. توفير الرعاية الصحية والاجتماعية لكبار السن.
٣٦٥. إنشاء ورعاية جمعية الإعاقة الحركية للكبار (حركية).
٣٦٦. السعي لتوفير مظلة مؤسسية للمعوقين حركياً من الكبار.
٣٦٧. التنسيق بين قنوات الدعم الخيري للمعوقين.
٣٦٨. الإسهام في تنمية الوعي العام باحتياجات وحقوق وقدرات المعوقين.
٣٦٩. إنشاء ودعم لجنة رعاية السجناء والمرج عنهم وأسراهم بمنطقة الرياض.
٣٧٠. الإشراف على مشروع تأهيل النزلاء وتدريبهم في إصلاحية الحائر.
٣٧١. دعم تدريب النزلاء على بعض الأعمال التي تعود عليهم بالنفع المادي لإعانتهم على إعالة أسرهم.
٣٧٢. توفير الوسائل الممكنة لرعاية السجناء ونزلاء الإصلاحيات.
٣٧٣. تقديم الدعم المادي والمعنوي لأسر المسجونين خلال فترة قضاء العقوبة.
٣٧٤. رعاية المخرج عنهم بما يضمن إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.
٣٧٥. إنشاء ورعاية لجنة أصدقاء المرضى.

نأمل أن يكون هذا العرض المختصر لخدمات الغرفة التجارية الصناعية بالرياض في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناشطه قد سلط الضوء على الدور الحيوي الذي تضطلع به الغرفة وعلى تفهم طبيعة الخدمات التي تقدمها للمجتمع المحلي الذي وضعت الغرفة منذ إنشائها خدمته وتقدمه عبر تطوير ودعم مؤسساته الاقتصادية وفعالياته الإنتاجية هدفاً لها ومبرراً لوجودها، نظراً للأهمية المتزايدة لهذه الخدمات واكتسابها أهمية خاصة في اقتصاديات المنشآت الخدمية المتطورة..

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، أخذت الغرفة على عاتقها تقديم معظم الخدمات السابقة، التقليدية منها والمبتكرة، بالإضافة إلى محاولة توسيع نطاق هذه الخدمات، تدريجياً، لتشمل أحدث الخدمات التي تحرص على تقديمها الغرف والهيئات المماثلة في الدول المتقدمة.

وإذا كانت الأهداف الأساسية للغرف التجارية والصناعية في دول العالم المختلفة هي خدمة ورعاية مصالح رجال الأعمال المنتسبين إليها وتمثيلهم لدى الأجهزة الرسمية تحقيقاً لهذه الأهداف؛ فإن الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ابتكرت خدمات جديدة وسعت لتطويرها بمساهماتها في خدمة المجتمع وتعزيز نشاطاته الاقتصادية والمالية، فضلاً عن دورها البارز والمساند لجهود الدولة التنموية من خلال اهتمامها الدائم بتفعيل الأنشطة الاقتصادية في منطقة الرياض، وكذلك من خلال مساهمتها في دراسة وصياغة مجموعة الأنظمة التجارية ذات العلاقة بالأوضاع المالية والتجارية، وكذا مساهمتها في تطوير وتحسين بيئة العمل التجاري. كما أن الغرفة تساعد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء أعمال الوزارات عن طريق الاهتمام بأوضاع القطاع الخاص من خلال اللجان المشتركة بين الغرفة وهذه الأجهزة والوزارات المعنية.

نأمل أن نكون قد أسهمنا بهذه المعلومات في إلقاء الضوء على خدمات الغرفة التجارية الصناعية بالرياض الموجهة لمصلحة أعضائها ومنتسبيها ومجتمعها ووطنها، حتى تظل أهلاً للثقة التي تحظى بها من قادة البلاد، حفظهم الله، وفي المستوى الذي يطمح له أعضاؤها أن تكون فيه.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض

## الرئيسيون



## الراعي الإذاعي



